Al-Noor Journal for legal Studies, 2025, Vol.2 No.4, (169-181)
ISSN:3007-3340, DOI: https://doi.org/10.69513/jnfls.v2.i4.a14

مجلة النور للدراسات القانونية

https://jnls.alnoor.edu.iq/

الاثر القانوني لقرارات هيئة النزاهة على القرارات الادارية في العراق

كرار براق طالب الشمري

جامعة ميسان /كلية الصيدلة

معلومات المقال

Article history:
Received: 20 August 2025
Revised: 26 October 2025
Accepted: 3 November 2025

Keywords:
Integrity
administrative corruption
administrative decisions
oversight
functional independence
good governance

تواصل:
م.م. كرار براق طالب الشمري
karrar.burak@uomisan.edu.iq

المستخلص

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل أثر قرارات هيئات النزاهة على القرارات الإدارية في العراق، من خلال بعدين متكاملين: البعد الأول يتمثل في الدور الرقابي لهيئات النزاهة في مكافحة الفساد وضمان المشروعية، أما البعد الثاني فيتجلى في تأثير تلك القرارات على استقلالية الإدارة العامة وقدرتها على ممارسة وظائفها بكفاءة وفاعلية. ويبرز البحث النزاهة باعتبارها إطاراً قيمياً وقانونياً موجهاً لسلوك الإدارة، ومحدداً لشرعية القرارات الصادرة عنها. غير أن هذه النزاهة، وإن كانت تمثل ضمانة أساسية لحماية المال العام وكشف الانحرافات، إلا أنها قد تتحول في بعض الأحيان إلى عامل مقيّد للإدارة نتيجة الإفراط في التدخل الرقابي، الأمر الذي يؤدي إلى ما يمكن تسميته بالشلل الإداري أو "الإدارة المترددة". اعتمدت الدراسة على منهجية متكاملة، شملت المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء النصوص القانونية الوطنية والدولية، والمنهج المقارن باستعراض تجارب دولية ناجحة في هذا المجال، فضلاً عن المنهج الاستقرائي القائم على تحليل قرارات النزاهة العراقية وانعكاساتها العملية وقد خلص البحث إلى أن قرارات النزاهة، رغم دورها المحوري في تعزيز الشفافية وترسيخ المساءلة، تحتاج إلى ضبط مؤسسي يوازن بين متطلبات الرقابة وضرورات الاستقلال الوظيفي للإدارة. ومن هنا، يوصي البحث بضرورة إعادة صياغة الإطار التشريعي لهيئة النزاهة بما يحدد بدقة نطاق صلاحياتها، وتفعيل القضاء الإداري باعتباره المرجعية الحاسمة في النزاع بين الرقابة والاستقلال، وتعزيز الشفافية المؤسسية عبر الإفصاح المبكر ونشر القرارات، إلى جانب تفعيل الرقابة المجتمعية وتطوير برامج وقائية للموظفين العموميين. وبهذا، فإن التوازن بين الرقابة والاستقلال لا يضمن فقط حوكمة رشيدة وفاعلة، وإنما يعزز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة ويدعم جهود التنمية والاستقرار.

الكلمات المفتاحية: النزاهة، الفساد الإداري، القرارات الإدارية، الرقابة، الاستقلال الوظيفي، الحوكمة الرشيدة.

DOI: https://doi.org/10.69513/jnfls.v2.i4.a14, ©Authors, 2025, College of Law and Political Science ,Alnoor University.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Al-Noor Journal for legal Studies, 2025, Vol.2 No.4, (169-181)
ISSN:3007-3340, DOI: https://doi.org/10.69513/jnfls.v2.i4.a14

The Legal Effect of the Integrity Commission's Decisions on Administrative Decisions in Iraq

Karrar B. T. Alshimmary

University of Maysan / College of Pharmacy

Abstract:

This research explores in depth the impact of Integrity Commission decisions on administrative decisions in Iraq, focusing on two interrelated dimensions: the regulatory role of integrity bodies in combating corruption and ensuring legality, and their influence on the independence of public administration in carrying out its functions effectively. Integrity is highlighted as both a legal and ethical framework that guides administrative behavior and defines the legitimacy of decisions. However, while integrity serves as a safeguard for protecting public funds and exposing misconduct, it may, when excessively applied, become a restrictive factor that leads to administrative paralysis or what can be termed a "hesitant administration." The study employs an integrated methodology, combining a descriptive-analytical approach through the review of national and international legal texts, a comparative approach by examining selected international experiences, and an inductive approach based on analyzing Iraqi integrity decisions and their practical implications. The findings reveal that although integrity decisions play a central role in strengthening transparency and accountability, they require institutional adjustments to balance oversight with functional independence. The research recommends reforming the legislative framework of the Integrity Commission by clearly defining its jurisdiction, activating administrative judiciary as the decisive authority in conflicts between oversight and independence, enhancing institutional transparency through early disclosure and publication of decisions, in addition to strengthening civic oversight and developing preventive training programs for public officials. Striking this balance not only secures sound and effective governance but also reinforces citizens' trust in state institutions and supports broader development and stability efforts.

Al-Noor Journal for legal Studies, 2025, Vol.2 No.4, (169-181)
ISSN:3007-3340, DOI: https://doi.org/10.69513/jnfls.v2.i4.a14

المقدمة:

إن دراسة أثر قرارات هيئات النزاهة على القرارات الإدارية في العراق تندرج في صلب قضايا الإدارة العامة والحوكمة الرشيدة، إذ أن العلاقة بين الرقابة والاستقلال الوظيفي تمثل إحدى الإشكاليات الأكثر تعقيداً في النظم الإدارية الحديثة، خصوصاً في الدول التي تواجه تحديات مزمنة تتعلق بالفساد الإداري وضعف المؤسسات. ولما كان العراق واحداً من هذه الدول التي تعاني من آثار الفساد على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد برزت الحاجة الملحة إلى دراسة متعمقة توضح كيف تؤثر آليات النزاهة على كفاءة الإدارة العامة، وكيف يمكن الموازنة بينها وبين استقلالية الأجهزة التنفيذية.

لقد شكلت هيئات النزاهة في العراق، منذ تأسيسها، إحدى أهم الركائز المؤسسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية. غير أن هذه الهيئات كثيراً ما وجدت نفسها في مواجهة مع السلطة التنفيذية، إذ اعتبر بعض المسؤولين تدخلاتها نوعاً من تقييد الصلاحيات أو انتقاصاً من الاستقلال الوظيفي للإدارة. وفي المقابل، رأى آخرون أن غياب هذه الرقابة يؤدي إلى تفشي الانحراف واستشراء المحسوبية والرشوة. ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث باعتباره محاولة منهجية لرصد هذه العلاقة الجدلية بين الرقابة والاستقلال، وتحليل انعكاساتها المباشرة على سير العمل الإداري في العراق.

أولاً/ أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من بعدين رئيسيين:

1. **البعد النظري:** إذ يسهم في إثراء الأدبيات القانونية والإدارية حول مفهوم النزاهة والرقابة على القرارات الإدارية، ويوفر إطاراً تحليلياً لفهم التفاعل بين قيم النزاهة ومتطلبات الاستقلال الوظيفي. وهو بذلك يقدم إضافة أكاديمية للباحثين في مجالات القانون الإداري، العلوم السياسية، والسياسات العامة.

2. **البعد العملي:** يرتبط بواقع الإدارة العراقية التي تواجه تحدياً مستمراً يتمثل في إيجاد آليات فعّالة لمكافحة الفساد دون أن تتحول الرقابة إلى عائق أمام الأداء الإداري. فالعراق يحتاج إلى إدارة عامة مرنة قادرة على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة، وفي الوقت نفسه ملتزمة بالشفافية والمساءلة. لذا فإن نتائج هذا البحث يمكن أن تكون مرجعاً لصنّاع القرار في رسم سياسات توازن بين متطلبات الرقابة وضمانات الاستقلال.

فضلاً عن ذلك، فإن البحث يعالج قضية ذات صلة بالثقة العامة، حيث إن المواطن العراقي فقد في كثير من الأحيان الثقة بمؤسسات الدولة نتيجة تراكم الفساد والبيروقراطية، ومن هنا فإن تعزيز النزاهة مع الحفاظ على كفاءة الإدارة يشكل خطوة أساسية نحو استعادة هذه الثقة ودعم شرعية الدولة.

ثانياً/ مشكلة البحث

تكمن إشكالية البحث في التوازن الدقيق بين الدور الرقابي لهيئات النزاهة وضمان استقلالية الإدارة العامة. فمن حيث المبدأ، لا يُفترض أن يؤدي الرقابة إلى إفراط أو تقييد ما دامت كل جهة تمارس صلاحياتها في حدود ما رسمه القانون، إذ إن القواعد القانونية تحدد نطاق الاختصاص والوسائل التي تُمارس بها الوظيفة العامة والرقابية على حد سواء. غير أن الإشكال العملي يظهر حين تتداخل الصلاحيات أو تُفسَّر النصوص على نحوٍ موسّع، مما يدفع بعض الهيئات الرقابية إلى تجاوز حدود الرقابة القانونية نحو التدخل في جوهر القرار الإداري. حينها يشعر المسؤولون الإداريون بالحذر المفرط خشية المساءلة، فيمتنعون عن اتخاذ قرارات ضرورية أو يؤجلونها، فينشأ ما يشبه الجمود الإداري. من هنا، يطرح البحث تساؤله المحوري: إلى أي مدى تؤثر قرارات هيئات النزاهة على القرارات الإدارية في العراق، وكيف يمكن ترسيخ توازن مؤسسي يحمي المال العام ويصون المشروعية دون أن ينتقص من استقلال الإدارة؟

ثالثاً/ منهجية البحث

اعتمد البحث منهجية متعددة الأبعاد تقوم على الدمج بين:

- المنهج الوصفي التحليلي: من خلال دراسة النصوص القانونية العراقية ذات الصلة بالنزاهة ومكافحة الفساد، إلى جانب بعض النصوص الدولية ذات الطبيعة الإلزامية أو الإرشادية، وتحليل مضامينها للكشف عن أوجه القوة والقصور في الإطار التشريعي والتنظيمي.
- المنهج المقارن: عبر تحليل تجارب دولية متنوعة في مجال الرقابة على القرارات الإدارية، سواء في بعض الدول العربية أو الأوروبية، بهدف الإفادة من الممارسات الفضلى وإغناء التجربة العراقية بنماذج قابلة للتكييف.

وبذلك يجمع البحث بين التحليل الوصفي للنصوص والتطبيقات القانونية، والمقارنة مع التجارب الأخرى، وصولاً إلى استنتاجات علمية تسهم في صياغة توصيات عملية تعزز التوازن بين الرقابة والنزاهة واستقلال الإدارة العامة.

رابعاً/ خطة البحث

توزعت خطة البحث على ثلاثة مطالب رئيسية مترابطة:

- **المطلب الأول:** الإطار العام للنزاهة والقرارات الإدارية.
- **المطلب الثاني:** الإطار القانوني لقرارات النزاهة في العراق.
- **المطلب الثالث:** أثر قرارات النزاهة على القرارات الإدارية بين الرقابة والاستقلال.

وفي ضوء ما سبق، فإن هذا البحث لا يقتصر على كونه دراسة قانونية أو إدارية مجردة، بل هو محاولة لتقديم رؤية إصلاحية متوازنة يمكن أن تسهم في بناء إدارة عراقية أكثر كفاءة وشفافية، قادرة على مواجهة تحديات الفساد وفي الوقت ذاته مرنة وفعّالة في خدمة المجتمع.

Al-Noor Journal for legal Studies, 2025, Vol.2 No.4, (169-181)
ISSN:3007-3340, DOI: https://doi.org/10.69513/jnfls.v2.i4.a14

المطلب الأول

الإطار العام لهيئة النزاهة والقرارات الإدارية

تُعدّ النزاهة الإدارية والقرارات الإدارية من المفاهيم المحورية في بناء الإدارة الحديثة، إذ تمثل الأولى الإطار القيمي والقانوني الذي يوجّه السلوك الوظيفي ويكفل احترام سيادة القانون، في حين تُعدّ الثانية الأداة التنفيذية التي تُترجم من خلالها السياسات العامة إلى واقع عملي. ويتوقف نجاح الإدارة العامة على مدى التفاعل المتوازن بين هذين المفهومين؛ فالنزاهة تمنح القرار الإداري شرعيته، والقرار الإداري النزيه يرسّخ ثقة المجتمع بمؤسسات الدولة .ولأجل الإحاطة بجوانب هذا الإطار العام، سيتم تناول الموضوع في فرعين رئيسيين:

الفرع الأول: مفهوم النزاهة وأهميتها في الأداء الإداري

تُعتبر النزاهة (Integrity) من القيم المركزية التي بُنيت عليها النظم الإدارية الحديثة، فهي لم تعد مجرد سلوك شخصي أو فضيلة أخلاقية يتحلى بها الموظف العام، وإنما تحولت إلى مبدأ مؤسسي وقانوني يقوم عليه الأداء الإداري للدولة. فالنزاهة في جوهرها تعني الالتزام بمبدأ الحياد في ممارسة الوظيفة، والشفافية في اتخاذ القرارات، وخدمة المصلحة العامة دون انحراف أو تحيّز[1]. ومن هذا المنطلق، فإنها تمثل صمام أمان يمنع الإدارة من الانزلاق إلى الفساد الإداري، الذي يُعرّف بأنه إساءة استغلال السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة. هذا التعريف يوضح أن العلاقة بين النزاهة والفساد علاقة تضاد مطلق: فكلما ارتفع مستوى النزاهة في الجهاز الإداري، انخفضت فرص انتشار الفساد، والعكس صحيح.[2]

ولا تتوقف النزاهة عند حدود الامتناع عن المخالفات أو الممارسات غير المشروعة، بل تمتد لتشمل مجموعة واسعة من القيم والسلوكيات الإيجابية. فالدراسات الحديثة حول إدارة النزاهة في القطاع العام (Integrity Management) أكدت أن النزاهة هي منظومة متكاملة تتجسد في مبادئ مثل المساءلة، العدالة الإجرائية، الإفصاح المالي والإداري، والالتزام بمعايير الشفافية.[3] فالموظف النزيه ليس هو فقط من يرفض الرشوة أو يتجنب المحسوبية، بل هو أيضاً من يبادر إلى تقديم المعلومات بشكل واضح وشفاف، ويقبل الخضوع لآليات المراجعة والتقييم، ويعمل ضمن منظومة قيمية مؤسسية تضمن ثقة المواطن بمؤسسات الدولة. وبذلك تتحول النزاهة من قيمة فردية إلى بنية مؤسساتية تُعززها التشريعات والسياسات وبرامج التدريب المستمر، بما يكفل استدامتها داخل الجهاز الإداري.[4]

ويرتبط مفهوم النزاهة ارتباطاً وثيقاً بـ الحوكمة الرشيدة (Good Governance)، إذ إن الأخيرة تقوم على مبادئ العدالة، الكفاءة، المساءلة، وسيادة القانون، وهي جميعاً قيم لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع دون إطار نزاهة يوجّه القرارات ويضبط السلوك الإداري. ولهذا، ينظر العديد من الباحثين إلى النزاهة باعتبارها الركيزة الأساسية لنجاح الحوكمة، بل ويربطونها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، حيث إن وجود إدارة عامة نزيهة وشفافة يضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتوزيعها بعدالة، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة.[5]

الفرع الثاني: القرار الإداري وصلته بمنظومة النزاهة

يُعرَّف القرار الإداري بأنه تعبير الإدارة عن إرادتها بقصد إحداث أثر قانوني محدد. وتنبع خطورته من كونه تصرفاً قانونياً ملزماً يصدر عن سلطة مختصة ويؤثر بشكل مباشر في المراكز القانونية للأفراد أو الهيئات. والقرار الإداري لا يحتاج عادة إلى موافقة مسبقة من المخاطَبين به، بل يفرض نفسه بقوة القانون، وهو ما يمنحه طابعاً إلزامياً نافذاً في علاقة الدولة بالمجتمع.[6]

وقد اختلف الفقه القانوني في مقاربة طبيعة القرار الإداري: فبينما ركّز بعض الفقهاء على طابعه القانوني باعتباره وسيلة لإحداث تغيير في المراكز القانونية للأفراد، ذهب آخرون إلى التركيز على طابعه التنفيذي، معتبرين إياه فعلاً يهدف إلى تطبيق السياسات العامة وتحقيق المصلحة المشتركة. ورغم هذا الاختلاف، فإن الإجماع قائم على أن القرار الإداري لا يُعد مشروعاً إلا إذا كان منسجماً مع مبادئ النزاهة والشفافية. فإذا انفصل القرار عن قيم النزاهة، فقد يتحول إلى أداة للانحراف بالسلطة أو خدمة مصالح ضيقة لا تمت بصلة إلى الصالح العام.

وتشير التقارير الدولية، مثل مؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية،[7] إلى أن ضعف النزاهة الإدارية يقترن عادة بأزمات عميقة في الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة. هذه الأزمات تنعكس في مظاهر متعددة، منها تراجع معدلات الاستثمار الأجنبي، زيادة معدلات الهشاشة السياسية، وتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية[8]. ويشكل العراق مثالاً معبراً على ذلك، إذ تكشف تقارير السنوات الأخيرة عن استمرار التحديات المرتبطة بالفساد رغم تبني إصلاحات تشريعية ومؤسسية، الأمر الذي يعكس أن غياب النزاهة عن القرارات الإدارية لا يقتصر أثره على الجانب القانوني فقط، بل يمتد ليؤثر على الاستقرار السياسي والقدرة على تحقيق التنمية.[9]

وفي المقابل، فإن ربط القرارات الإدارية بإطار صارم من النزاهة يحولها إلى وسيلة فعالة لتحقيق العدالة الإدارية وضمان حيادية الدولة. فالقرار الإداري المبني على النزاهة لا يحقق فقط حماية المصلحة العامة من التلاعب والانحراف، بل يعزز أيضاً الثقة المجتمعية بالدولة، وهو ما يمثل رصيداً استراتيجياً على المستويين الاجتماعي والسياسي. هذه الثقة تُعد بدورها شرطاً أساسياً لاستدامة النظام السياسي والإداري، إذ إن المواطن الذي يثق بعدالة وشفافية قرارات الإدارة يميل إلى احترامها والامتثال لها طوعاً، بما يقلل الحاجة إلى آليات الإكراه أو الردع.[10]

وعليه، فإن العلاقة بين النزاهة والقرارات الإدارية علاقة تفاعلية وتكاملية. النزاهة توفر الإطار القيمي والقانوني الذي يوجّه سلوك الإدارة ويحدد معايير المشروعية، في حين تمثل القرارات الإدارية الميدان العملي الذي يتم فيه اختبار التزام الإدارة بهذه القيم. ومن هنا، يمكن القول إن أي ضعف في منظومة النزاهة ينعكس مباشرة على مشروعية القرار الإداري، والعكس صحيح؛ إذ إن الإدارة التي تصدر قراراتها في إطار من النزاهة تضمن شرعيتها وكفاءتها وتعزز مكانتها أمام المجتمع.[11]

المطلب الثاني: الإطار القانوني لقرارات النزاهة في العراق

تُعد دراسة الإطار القانوني لقرارات النزاهة في العراق من الموضوعات الحيوية لفهم الأسس التي تستند إليها منظومة مكافحة الفساد في الدولة، وكيفية تنظيم العلاقة بين هيئات الرقابة والإدارة العامة. فالإطار القانوني لا يقتصر على النصوص الدستورية والقوانين الوطنية، بل يمتد ليشمل الالتزامات الدولية والمعايير الأممية، إضافة إلى الاستراتيجيات والسياسات التنفيذية التي تسعى لترسيخ قيم الشفافية والمساءلة. ويكشف هذا الإطار عن سعي المشرّع العراقي إلى بناء نظام متكامل يحمي المال العام ويعزز ثقة المواطن بالمؤسسات، في مواجهة التحديات التي تفاقمت بعد عام 2003.

ومن أجل الإحاطة الشاملة بجوانب هذا الإطار، يمكن تقسيم هذا المطلب إلى الفروع الآتية:

الفرع الأول: التشريعات الوطنية المنظمة للنزاهة

تُعد التشريعات الوطنية الركيزة الجوهرية التي تنظم عمل الهيئات الرقابية، وتحدد الصلاحيات الممنوحة لها، والإجراءات الواجب اتباعها لضمان نزاهة العمل الإداري.

1. نشأة هيئة النزاهة الاتحادية: أُنشئت هيئة النزاهة لأول مرة بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (55) لسنة 2004، في سياق إعادة بناء مؤسسات الدولة بعد سقوط النظام السابق. وقد صُممت لتكون جهازاً رقابياً مستقلاً يضطلع بمهمة كشف الفساد ومكافحته، ويعمل بالتوازي مع مؤسسات رقابية أخرى كديوان الرقابة المالية. ثم أُعيد تنظيمها لاحقاً بموجب قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011 المعدل، والذي مثّل نقلة نوعية في تحديد صلاحياتها وطرق عملها[12].

2. صلاحيات الهيئة: منح قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011 المعدل الهيئة مجموعة واسعة من الصلاحيات القانونية التي تمكّنها من أداء دورها الرقابي والوقائي في مكافحة الفساد. فقد نصت المواد (3) و(5) و(6) من القانون على أن الهيئة تُعد جهة مستقلة تُعنى بالكشف عن الفساد والتحقيق فيه وإحالة القضايا إلى الجهات القضائية المختصة، كما تتولى متابعة إقرارات الذمة المالية للمسؤولين والموظفين العموميين، وتعمل على تعزيز قيم النزاهة في مؤسسات الدولة.

وتبعاً لهذه النصوص، تشمل صلاحيات الهيئة ما يأتي:

- التحقيق في جرائم الفساد وإحالتها إلى القضاء المختص بعد استكمال الإجراءات التحقيقية اللازمة (المادة 3/ثانياً).
- متابعة الذمة المالية للمكلفين بالتقديم من خلال نظام الإقرارات المالية الدورية، بهدف الكشف عن حالات الإثراء غير المشروع (المادة 5).
- إعداد تقارير سنوية ودورية تُرفع إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية، تتضمن تقييماً لواقع الفساد الإداري والمالي وسبل الحد منه (المادة 6/أولاً).
- نشر ثقافة النزاهة والشفافية عبر البرامج التوعوية والتربوية والإعلامية، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الوعي العام بمخاطر الفساد (المادة 3/رابعاً).

هذه الصلاحيات جعلت من الهيئة مصدراً لقرارات ذات أثر مباشر على سير القرارات الإدارية داخل الوزارات والمؤسسات، باعتبار أن توصياتها وإجراءاتها قد تُفضي إلى إلغاء أو تعديل بعض القرارات أو إيقافها لحين استكمال التحقيقات[13].

3. القيمة القانونية للتشريعات: تكمن أهمية هذه التشريعات في أنها نقلت النزاهة من إطار المبادئ الأخلاقية إلى إطار قانوني مُلزم .فبعد أن كانت النزاهة مطلباً عاماً غير محدد المعالم، أصبحت اليوم مؤطرة بقواعد قانونية واضحة، تترتب على مخالفتها مسؤوليات جنائية وإدارية وتأديبية. وهذا منح قرارات الهيئة حجية قانونية، وأكسبها سلطة معنوية مؤثرة في مختلف مستويات الإدارة.

4. التحديات العملية للاستقلالية: ورغم أن نصوص القانون منحت الهيئة استقلالية مالية وإدارية، إلا أن الممارسة العملية تكشف عن تحديات حقيقية في الحفاظ على هذه الاستقلالية، نتيجة للتجاذبات السياسية أو الضغوط التي قد تُمارس من أطراف نافذة. وهذا ما يثير جدلاً دائماً حول مدى قدرة الهيئة على أداء دورها بفعالية بعيداً عن التأثيرات الخارجية.

5. التشريعات المساندة: لم يقتصر الإطار القانوني على قانون هيئة النزاهة فقط، بل عززته نصوص تشريعية أخرى، مثل:

- قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969: الذي جرم أفعال الرشوة، الاختلاس، استغلال النفوذ، والإثراء غير المشروع.
- قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (23) لسنة 1971: الذي وضع آليات التحقيق والمحاكمة في القضايا الجنائية المتعلقة بالفساد.
- ديوان الرقابة المالية الاتحادي :الذي يختص بالتدقيق المالي والرقابة على الإنفاق العام، ويُعدّ خط الدفاع الأول في كشف المخالفات المالية[14].

وبذلك أصبح النظام القانوني العراقي يشكل شبكة متداخلة من النصوص والمؤسسات، جميعها تُعنى بمكافحة الفساد وضبط الأداء الإداري. إلا أن هذا التداخل كثيراً ما أدى إلى تضارب في الصلاحيات أو ضعف التنسيق، وهو ما يستدعي إصلاحات مؤسسية لضمان التكامل والفعالية.

الفرع الثاني: الالتزامات الدولية في مكافحة الفساد

لقد شكّل الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)عام 2007 منعطفاً أساسياً في مسيرة العراق نحو بناء منظومة قانونية ومؤسسية متكاملة لمكافحة الفساد. فالاتفاقية، التي تعدّ أول معاهدة دولية شاملة وملزمة في هذا المجال بعد المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية، وضعت إطاراً قانونياً ومعيارياً موحداً لجميع الدول الأطراف، وفرضت مجموعة من الالتزامات التي تتعلق بالوقاية، التجريم، التعاون الدولي، واسترداد الأصول. وقد كان لهذا الانضمام أهمية خاصة بالنسبة للعراق، كونه جاء في مرحلة انتقالية بعد 2003، حيث كان الفساد المالي والإداري قد بلغ مستويات مقلقة، وأضحى أحد أبرز التحديات أمام بناء الدولة وإعادة الثقة بين المواطن والمؤسسات[15].

وقد ألزمت الاتفاقية العراق بجملة من المعايير الأساسية، في مقدمتها:

1.تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية :وذلك عبر منحها الصلاحيات والموارد اللازمة للعمل بحرية بعيداً عن الضغوط السياسية أو الإدارية، بما يضمن قيامها بدورها في كشف الفساد ومساءلة المسؤولين.

2.حماية المبلّغين والشهود :حيث نصت الاتفاقية على ضرورة تبني تشريعات توفر الحماية القانونية للأشخاص الذين يكشفون عن قضايا فساد، بما يمنع تعرضهم للانتقام أو الضغوط.

3.تجريم الإثراء غير المشروع :إذ ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف بتجريم الحالات التي يظهر فيها تضخم غير مبرر في ثروة الموظفين العموميين مقارنة بدخلهم المشروع.

4.آليات التعاون الدولي :خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات الاستخبارية والجنائية، والتعاون القضائي في التحقيقات والمحاكمات، فضلاً عن استرداد الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج.

وقد انعكس هذا الالتزام الدولي على التشريعات الوطنية العراقية، التي بدأت تدريجياً في استيعاب المفاهيم الجديدة التي فرضتها الاتفاقية. ومن أبرزها:

- استرداد الأموال المنهوبة:[16] تم إدخال آليات قانونية تسمح للعراق بالتعاون مع دول أخرى لاستعادة الأموال المهربة نتيجة الفساد، سواء عبر اتفاقيات ثنائية أو من خلال التعاون مع منظمات دولية مثل البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة .(UNODC) وقد أنشئت وحدات خاصة داخل هيئة النزاهة لمتابعة هذا الملف، رغم ما يواجهه من تحديات سياسية وقانونية معقدة[17].
- التعاون القضائي الدولي :عمل العراق على توقيع مذكرات تفاهم ثنائية وإقليمية لتسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالتحقيقات، ومواءمة إجراءاته القضائية مع متطلبات التعاون الدولي، مثل تسليم المجرمين، تبادل المساعدات القانونية، وتجميد أو مصادرة الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة.
- تعزيز الشفافية الداخلية :وذلك من خلال إلزام المؤسسات الحكومية بتقديم تقارير دورية حول أدائها المالي والإداري، وتوسيع نطاق التصريح عن الذمة المالية للمسؤولين والموظفين العموميين. وهذا الالتزام كان له أثر مباشر في تطوير منظومة الإقرارات المالية التي تشرف عليها هيئة النزاهة، بحيث أصبحت أداة لمتابعة نمو ثروات المسؤولين وكشف حالات الإثراء غير المشروع.

ومن الجدير بالذكر أن الالتزام الدولي بالنسبة للعراق لم يكن مجرد واجب قانوني يترتب على انضمامه للاتفاقيات، بل كان أيضاً أداة سياسية ودبلوماسية لتحسين صورته أمام المجتمع الدولي، واستعادة ثقة المانحين والمنظمات الدولية. فالعراق، الذي يعتمد على التعاون الدولي في مجالات الإعمار والاستثمار والدعم المالي، وجد في تنفيذ التزاماته فرصة لإبراز جديته في مكافحة الفساد، وهو ما يساهم في تعزيز مكانته ضمن المجتمع الدولي.

إضافة إلى ذلك، وفّر الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC) United Nations Convention against Corruption) للعراق فرصة للاستفادة من الخبرات الفنية والتقنية التي تقدمها المنظمات الدولية والدول الأعضاء، سواء عبر برامج التدريب، تبادل المعرفة، أو الدعم في تطوير التشريعات والمؤسسات. وهذا الأمر ساعد نسبياً في سد الفجوات في النظام الوطني، وإن كان التنفيذ على أرض الواقع ما زال يواجه صعوبات تتعلق بالبيئة السياسية، والتداخل المؤسسي، وضعف الإرادة السياسية أحياناً.

وبالتالي، يمكن القول إن الالتزامات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تمثل أحد الأعمدة الرئيسية التي يستند إليها الإطار القانوني لقرارات النزاهة في العراق. فهي لم تقتصر على وضع معايير عامة، بل فرضت على الدولة العراقية إعادة صياغة منظومتها القانونية، وتبني سياسات إصلاحية، وتعزيز قدراتها المؤسسية، بما يجعل قرارات النزاهة جزءاً من التزامات دولية لا يمكن التراجع عنها.

الفرع الثالث: الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد

لم يقتصر الإطار القانوني للنزاهة في العراق على سن التشريعات أو الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، بل تبلور أيضاً من خلال الاستراتيجيات الوطنية التي تبنتها الدولة بهدف بناء منظومة متكاملة لمكافحة الفساد وترسيخ قيم النزاهة. وتعد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2014–2010) أول مبادرة رسمية شاملة وضعتها الحكومة العراقية بعد العام 2003 في هذا المجال، وجاءت استجابة لتزايد الضغوط الداخلية والدولية المطالبة بضرورة معالجة ظاهرة الفساد التي أضعفت ثقة المواطن بالمؤسسات وأعاقت جهود التنمية.

وقد شكلت هذه الاستراتيجية خريطة طريق هدفت إلى الانتقال من مجرد النصوص القانونية الجامدة إلى برامج وسياسات عملية قابلة للتنفيذ .حيث حاولت أن تجمع بين الجانب الوقائي والجانب العلاجي في مواجهة الفساد، وأن تجعل النزاهة قيمة مجتمعية ومؤسساتية راسخة.

1.رفع كفاءة الموظفين العموميين عبر التدريب والتأهيل

أدركت الاستراتيجية أن النصوص القانونية وحدها غير كافية، وأن نجاح النزاهة يتطلب موظفاً عاماً كفوءاً ومدرباً .لذلك ركزت على برامج التدريب والتأهيل المستمر للموظفين في مجالات الإدارة المالية، المشتريات الحكومية، أساليب المحاسبة، والحوكمة الحديثة. الهدف من ذلك كان تقليل فرص الخطأ أو الانحراف الناشئ عن ضعف المعرفة، وبناء قدرات بشرية قادرة على الالتزام بمعايير النزاهة.[18]

2.تعزيز التعاون بين الأجهزة الرقابية المختلفة

لأن تعدد الجهات الرقابية في العراق (مثل هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، مكاتب المفتشين العموميين سابقاً) أدى إلى تداخل في الصلاحيات وضعف في التنسيق، ركزت الاستراتيجية على وضع آليات للتنسيق والتكامل بين هذه الأجهزة. فالرقابة الفعالة تتطلب توحيد الجهود وتبادل المعلومات، بدل تكرار العمل أو تنازع الاختصاصات. وقد نصت الاستراتيجية على إنشاء منصات مشتركة لتبادل البيانات، وعقد اجتماعات دورية بين المؤسسات الرقابية لضمان وحدة الموقف في مواجهة قضايا الفساد.

Al-Noor Journal for legal Studies, 2025, Vol.2 No.4, (169-181)
ISSN:3007-3340, DOI: https://doi.org/10.69513/jnfls.v2.i4.a14

3.الخطط اللاحقة وسد الثغرات

رغم أن استراتيجية 2010–2014 كانت شاملة في أهدافها، إلا أن التطبيق العملي كشف عن ثغرات واضحة، مثل ضعف الإرادة السياسية، التدخلات الحزبية، نقص الموارد، وصعوبة تغيير الثقافة المجتمعية المتسامحة مع بعض أنماط الفساد (مثل المحسوبية). لذلك، تبعت هذه الاستراتيجية خطط أخرى هدفت إلى سد الثغرات، عبر التركيز على بناء أنظمة معلوماتية متقدمة لرصد الإنفاق العام، وتبني معايير الشفافية الدولية (مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية EITI)، وإعادة هيكلة بعض الأجهزة الرقابية.

4.الأثر العملي للاستراتيجيات الوطنية

يمكن القول إن هذه الاستراتيجيات شكلت خطوة مهمة نحو تحويل مكافحة الفساد من مجرد شعارات إلى مشاريع عمل ممنهجة .فقد ساهمت في رفع مستوى الوعي، وتطوير بعض التشريعات، وتحريك النقاش العام حول خطورة الفساد. إلا أن أثرها ظل محدوداً في بعض المجالات بسبب الفجوة بين النصوص والتطبيق، إذ لم ترافقها إصلاحات جذرية في النظام السياسي أو الاقتصادي. ومع ذلك، فإنها أسست لمرحلة جديدة أصبح فيها الحديث عن النزاهة جزءاً من الخطاب السياسي الرسمي، وهو ما عزز مشروعية قرارات هيئة النزاهة وربطها برؤية وطنية شاملة لمكافحة الفساد.

الفرع الرابع: التحديات العملية لتطبيق الإطار القانوني

رغم وضوح الإطار القانوني الذي ينظم عمل هيئة النزاهة في العراق، ورغم انضمام الدولة إلى الاتفاقيات الدولية وتبنيها استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد، إلا أن الواقع العملي يكشف عن وجود مجموعة من التحديات التي حدّت من قدرة الهيئة على أداء دورها بفعالية كاملة. هذه التحديات لا تنبع من النصوص القانونية ذاتها، بل من البيئة المؤسسية والسياسية والاجتماعية التي يعمل فيها الجهاز الرقابي.

1. **التداخل المؤسسي:**

يُعتبر التداخل المؤسسي من أبرز العقبات أمام فاعلية قرارات هيئة النزاهة. فمنذ تأسيس الهيئة، وُجدت إلى جانبها أجهزة رقابية أخرى، مثل ديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشين العموميين (التي أُلغيت لاحقاً). هذا التعدد في الجهات الرقابية أدى إلى تضارب في الاختصاصات وتكرار في بعض المهام، ما أضعف من وحدة الجهود الرقابية. فبدلاً من أن تكون هذه الأجهزة مكملة لبعضها، تحولت أحياناً إلى جهات متنافسة تتنازع الصلاحيات. والنتيجة أن بعض قضايا الفساد لم تُحسم بسبب تضارب الإجراءات أو غياب التنسيق، وهو ما خلق ثغرات سمحت باستمرار بعض الممارسات الفاسدة.

2. **التدخلات السياسية:**

تمثل التدخلات السياسية تحدياً خطيراً لعمل هيئة النزاهة. فالقضايا الكبرى المتعلقة بمسؤولين نافذين غالباً ما تُواجَه بمحاولات ضغط أو تأثير على مسار التحقيقات. وقد يتمثل هذا التدخل في تقييد إحالة الملفات إلى القضاء، أو التأثير على توقيت الإعلان عن نتائج التحقيقات، أو حتى ممارسة ضغوط على الموظفين العاملين في الهيئة. مثل هذه التدخلات تُقوض مبدأ استقلالية الهيئة، وتحول النزاهة من مؤسسة قانونية مستقلة إلى أداة قد تُستخدم أحياناً في الصراع السياسي، الأمر الذي يضعف الثقة العامة بقراراتها ويحد من فعاليتها[19].

3. **ضعف التنسيق القضائي:**

إن العلاقة بين هيئة النزاهة والجهاز القضائي تمثل محوراً أساسياً في نجاح عملية مكافحة الفساد. غير أن الواقع العراقي يُظهر أن هذه العلاقة تعاني من ضعف في التنسيق والتكامل . فكثير من الملفات التي تُحال من الهيئة إلى الادعاء العام أو القضاء تتعثر بسبب بطء الإجراءات أو نقص الأدلة الكافية . وفي بعض الحالات، يتم تأجيل البت في القضايا لسنوات طويلة، مما يفقد قرارات النزاهة أثرها الردعي ويجعلها تبدو غير فاعلة في نظر الرأي العام. هذه الفجوة بين الجهاز الرقابي والجهاز القضائي تعكس الحاجة الماسة إلى آليات تنسيق أفضل، وتطوير قدرات التحقيق الجنائي بما يضمن دعم قرارات النزاهة بدل إضعافها[20].

4. **الثقافة المجتمعية:**

لا يمكن فصل نجاح أي جهاز رقابي عن البيئة الاجتماعية التي يعمل فيها. وفي العراق، تُعد الثقافة المجتمعية تحدياً بارزاً أمام فاعلية قرارات النزاهة. فالكثير من المواطنين ما زالوا ينظرون إلى التبليغ عن الفساد بريبة أو تحفظ، إما بسبب الخوف من الانتقام، أو لضعف الثقة بقدرة الدولة على حماية المبلّغين، أو حتى بسبب قبول بعض أنماط الفساد كالمحسوبية والوساطة باعتبارها جزءاً من الثقافة السائدة. هذا الغياب للوعي الكامل بأهمية التبليغ عن الفساد يُضعف من قدرة الهيئة على جمع المعلومات، ويحرمها من مصدر أساسي في كشف الانحرافات.

تُظهر هذه التحديات أن الإطار القانوني، مهما كان متقدماً، لا يكفي وحده لضمان فاعلية قرارات النزاهة. فالواقع العملي يتطلب أكثر من مجرد نصوص تشريعية؛ يحتاج إلى إرادة سياسية قوية تضمن استقلال الهيئة وتحمي موظفيها من الضغوط، وإلى بنية مؤسسية متماسكة تعالج مشكلة تضارب الصلاحيات بين الأجهزة المختلفة، وإلى ثقافة مجتمعية جديدة تجعل من النزاهة قيمة يومية يلتزم بها الأفراد قبل المؤسسات. وبذلك فقط يمكن تحويل النصوص القانونية من مجرد قواعد على الورق إلى ممارسات مؤسسية فعالة تسهم في مكافحة الفساد بشكل حقيقي ومستدام.

المطلب الثالث: التوازن المؤسسي بين قرارات هيئة النزاهة واستقلالية القرار الإداري

تمثل قرارات النزاهة في الدولة الحديثة إحدى الركائز الأساسية لضمان مشروعية القرارات الإدارية، فهي تؤدي وظيفة مزدوجة، تجمع بين البعد الرقابي الذي يهدف إلى مكافحة الانحراف الإداري واستغلال الوظيفة العامة، والبعد الإجرائي الذي قد يثير إشكالات حول حدود التدخل في الاستقلال الوظيفي للإدارة. هذه الإشكالية تتجلى بصورة أوضح في العراق، حيث تتقاطع قرارات هيئة النزاهة مع أعمال الوزارات والمؤسسات الحكومية بشكل مباشر، فتفرض عليها ضوابط قانونية صارمة أحياناً، لكنها في أحيان أخرى تُعتبر من قبل بعض المسؤولين تدخلاً في صلاحيات الإدارة التنفيذية ومصدراً لإضعاف حريتها في اتخاذ القرارات.

هذا التوتر بين الرقابة والاستقلال يعكس التحدي الأكبر الذي تواجهه نظم الإدارة العامة في الدول التي تسعى إلى بناء منظومة نزاهة متكاملة، وفي الوقت ذاته ضمان مرونة الإدارة وقدرتها على الإنجاز دون عوائق مفرطة.

أولاً: الرقابة كأداة لتعزيز النزاهة وضمان المشروعية

لا يمكن تصور إدارة عامة فعّالة دون وجود آليات رقابية فعّالة تكفل التزام المسؤولين والموظفين العموميين بالحدود القانونية والأخلاقية لوظائفهم. في هذا السياق، تبرز هيئة النزاهة في العراق باعتبارها إحدى أبرز المؤسسات الرقابية المستقلة، إذ تضطلع بمهام رئيسية مثل:

- متابعة الذمة المالية للمسؤولين من خلال الإقرارات الدورية.
- التحقيق في قضايا الفساد الإداري والمالي.
- إحالة المخالفين إلى القضاء المختص.
- إصدار تقارير سنوية ودورية تكشف مظاهر الخلل وتوصي بآليات المعالجة.

والرقابة هنا لا ينبغي النظر إليها باعتبارها مجرد إجراء إداري شكلي، بل هي آلية مؤسسية لضمان المشروعية (Legality) والشفافية .فإدراك الموظف العام أن قراراته خاضعة لاحتمال المراجعة من قبل هيئة النزاهة يجعله أكثر التزاماً بالقوانين والتعليمات، ويقلل من فرص استغلال المنصب لتحقيق منافع شخصية. بهذا المعنى، فإن الرقابة تعمل كأداة وقائية قبل أن تكون عقابية، إذ تمنع وقوع الانحرافات قبل أن تتفاقم[21].

ومع ذلك، فإن ممارسة الرقابة يجب ألا تتجاوز حدودها القانونية أو تتحول إلى تدخل مباشر في تقدير الإدارة أو توجيه قراراتها. فحين تُفسَّر رقابة هيئة النزاهة على أنها إلزام إداري مُطلق أو تُمارس بأسلوب يحدّ من حرية الإدارة في اتخاذ قراراتها، تنشأ ظاهرة ما يُعرف بـ "الشلل الإداري" أو "الإدارة المترددة"، حيث يتجنب المسؤولون ممارسة صلاحياتهم خوفاً من المساءلة أو الاتهام بالفساد.

ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما ورد في تقارير هيئة النزاهة السنوية، حيث كشفت عن عشرات حالات الهدر المالي والمشاريع المتلكئة، وأوصت باتخاذ إجراءات تصحيحية تم تبنيها من قبل الحكومة. هذا يعكس أن الرقابة تسهم ليس فقط في كشف الفساد بعد وقوعه، بل في تصحيح مسار القرارات الإدارية وتعزيز كفاءتها.[22]

رغم هذه الإيجابيات، إلا أن الرقابة قد تتحول أحياناً إلى عامل تعطيل إذا اتخذت طابعاً صارماً أو فُسرت قرارات النزاهة على أنها أوامر ملزمة للإدارة. ففي مثل هذه الحالات، تصبح بعض الوزارات أو المؤسسات مترددة في اتخاذ قراراتها خشية أن تُتهم بالفساد أو تُحال إلى التحقيق. وهذا ما يؤدي إلى ما يسميه بعض الباحثين بـ "الإدارة المترددة"، حيث تتجنب الأجهزة التنفيذية ممارسة صلاحياتها كاملة خوفاً من الرقابة، الأمر الذي ينعكس سلباً على سرعة إنجاز المشاريع الحكومية والخدمات العامة.

هذا الوضع يفتح الباب أمام إشكالية التوازن بين الرقابة والاستقلال :فإذا كانت الرقابة ضرورية لحماية المال العام وضمان المشروعية، فإن الاستقلال الوظيفي ضروري بالقدر نفسه لتمكين الإدارة من ممارسة مهامها بكفاءة وفاعلية. غياب التوازن بين هذين البعدين قد يجعل القرارات الإدارية إما منفلتة دون رقابة (فتتحول إلى أداة للفساد والانحراف بالسلطة)، أو مكبلة بالرقابة المفرطة (فتتحول إلى أداة عاجزة عن الإنجاز والتنفيذ).

ثانياً: تحديات الاستقلال الوظيفي في ظل تدخل هيئات النزاهة

إن مبدأ الاستقلال الوظيفي يمثل أحد أعمدة الإدارة العامة الحديثة، فهو يضمن للسلطة التنفيذية حرية الحركة ضمن الحدود التي يرسمها القانون، ويتيح لها ممارسة صلاحياتها دون عراقيل غير مبررة أو تدخلات خارجية تعيق تحقيق أهدافها. غير أن الإشكالية الكبرى التي تواجه هذا المبدأ في العراق تتمثل في تأثير قرارات هيئات النزاهة على استقلالية الإدارة، حيث إن هذه القرارات، رغم مشروعيتها وأهميتها في مكافحة الفساد وضمان المشروعية، قد تتحول عملياً إلى أداة تحدّ من قدرة الأجهزة التنفيذية على العمل بحرية. فقد لوحظ في العديد من الحالات أن المسؤولين الإداريين يتجنبون التوقيع على العقود أو يحجمون عن حسم بعض المعاملات المالية والإدارية خشية أن يُساء تفسير قراراتهم أو أن يُتهموا بالفساد، مما يؤدي إلى ما يُعرف بظاهرة "الإدارة المترددة"، وهي حالة من الجمود البيروقراطي يصبح فيها الخوف من الرقابة سبباً في شلل القرار الإداري بدلاً من تحسين جودته. وإلى جانب ذلك، تتعامل بعض الإدارات الحكومية مع تدخلات هيئة النزاهة بريبة وحذر، إذ تنظر إليها كنوع من التداخل مع الصلاحيات التنفيذية أو حتى كأداة قد تُستغل سياسياً لتصفية الحسابات أو ممارسة الضغوط على الخصوم، وهو ما يضعف من ثقة الجهاز الإداري بالعملية الرقابية نفسها. ويبرز هذا التوتر بوضوح عند إحالة موظفين إلى التحقيق في قضايا إدارية ذات طبيعة إجرائية، حيث يؤدي ذلك إلى تعطيل المشاريع أو تأخير إنجازها ضمن الأطر الزمنية المقررة، فتظهر حالة من التعارض بين ضرورات التنمية الاقتصادية التي تتطلب سرعة ومرونة في اتخاذ القرار وبين متطلبات النزاهة التي تستوجب التدقيق والمساءلة .إن هذه الجدلية المعقدة تجعل من التوفيق بين الرقابة والاستقلال تحدياً محورياً في النظام الإداري العراقي، بحيث يصبح المطلوب هو بناء نموذج رقابي متوازن يحقق الشفافية والردع، من دون أن يتحول إلى قيد يفرغ الإدارة من محتواها ويعطل قدرتها على الإنجاز[23].

ثالثاً: التوازن المطلوب بين الرقابة والاستقلال

إن الإشكالية الجوهرية التي يواجهها النظام الإداري في العراق لا تكمن في وجود الرقابة بحد ذاتها أو في استقلال الإدارة كقيمة مجردة، وإنما في كيفية إيجاد التوازن المؤسسي بينهما. فالرقابة ضرورية لحماية المال العام وضمان المشروعية، بينما الاستقلال الوظيفي شرط أساسي لمرونة الإدارة وقدرتها على الإنجاز. وإذا طغى أحدهما على الآخر، اختل النظام الإداري: فغياب الرقابة يفتح الباب واسعاً أمام الفساد والانحراف بالسلطة، في حين أن الإفراط فيها يؤدي إلى الشلل الإداري والتردد في اتخاذ القرارات. ومن هنا تبرز الحاجة إلى صياغة مقاربة وسطية تضمن بقاء الرقابة أداة فاعلة لتحقيق النزاهة، دون أن تتحول إلى قيد يعطل صلاحيات الإدارة.

ومن هنا، يجب النظر إلى الرقابة والاستقلال بوصفهما مبدأين متكاملين لا متعارضين، بحيث تمارس هيئة النزاهة دورها ضمن حدود المشروعية دون أن تمتد رقابتها إلى جوهر القرار الإداري أو تحلّ محل الإدارة في تقدير المصلحة العامة. في المقابل، يتوجب على الإدارة أن تمارس استقلالها في إطار

القانون، وألا تتخذ من الاستقلال ذريعة للتنصل من المساءلة. فالتوازن المطلوب هو ذلك الذي يجعل الرقابة ضمانة للمشروعية دون أن تكون قيداً على الكفاءة، ويجعل الاستقلال أداة للفاعلية دون أن يتحول إلى حصانة ضد المساءلة.

ولتحقيق هذه المقاربة، يجب أولاً تحديد نطاق اختصاصات هيئة النزاهة بدقة، بحيث تركز على القضايا الكبرى ذات الأثر الاستراتيجي (مثل قضايا الفساد المالي واسع النطاق أو المشاريع الكبرى) بدلاً من الانغماس في التفاصيل الإجرائية الصغيرة التي يمكن حلها داخل المؤسسات الإدارية ذاتها. هذا التحديد يضمن توجيه موارد الهيئة إلى القضايا الأخطر والأكثر تأثيراً على المال العام.

كما أن تعزيز الشفافية الداخلية داخل المؤسسات يعدّ عاملاً مكملاً للرقابة، إذ إن وجود أنظمة إفصاح مبكرة ونشر القرارات المهمة على مواقع الوزارات الرسمية يقلل من الحاجة إلى التدخل المستمر من هيئة النزاهة. فالمجتمع يصبح شريكاً في الرقابة عندما تُتاح له المعلومات بشكل دوري، ما يحول دون تراكم الشبهات ويعزز الثقة المتبادلة بين المواطن والإدارة.

ومن الضروري أيضاً تفعيل الرقابة القضائية، بحيث يكون القضاء الإداري هو المرجع النهائي للفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين قرارات النزاهة وقرارات الإدارة التنفيذية. إن وجود مرجعية قضائية محايدة يسهم في تحقيق التوازن بين مقتضيات مكافحة الفساد وضمان الاستقلال الوظيفي، ويحول دون تغوّل أي طرف على الآخر.

وإلى جانب ذلك، يجب إشراك المجتمع المدني في عملية الرقابة، عبر تعزيز دور الإعلام الحر والنقابات ومنظمات الشفافية. فالرقابة المجتمعية تُعدّ أداة تكاملية تخفف من حدة الصدام بين هيئة النزاهة والإدارات الحكومية، وتخلق شبكة رقابية متعددة المستويات تحول دون احتكار الرقابة من طرف واحد.

وأخيراً، يمثل التدريب الوقائي للموظفين العموميين وسيلة استراتيجية للحد من الحاجة إلى تدخل لاحق من هيئات النزاهة. إذ إن الموظف المدرب والواعي بمخاطر الفساد وسبل تجنبه يكون أقل عرضة للانحراف، وأكثر قدرة على اتخاذ قرارات سليمة دون خوف أو تردد.

رابعاً: الأثر العملي على النظام الإداري في العراق

لقد بينت التجربة العراقية أن لقرارات النزاهة أثراً مزدوجاً على عمل الجهاز الإداري. فمن جهة، أسهمت هذه القرارات في كشف الكثير من قضايا الفساد الكبرى التي كانت تُهدد المال العام وتقوض ثقة المواطن بالمؤسسات، وهو ما عزز مكانة الهيئة كجهاز رقابي مستقل وضروري. إلا أن الإفراط في الرقابة، من جهة أخرى، خلق بيئة من الحذر المفرط داخل المؤسسات الحكومية، حيث بات الموظفون والمسؤولون يترددون في ممارسة صلاحياتهم أو توقيع العقود خوفاً من المساءلة. وقد انعكس ذلك على بطء إنجاز المشاريع وتراجع كفاءة الخدمات العامة، وهو ما أضر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كان يفترض أن تحميها الرقابة ذاتها[24].

هذا الواقع يفرض إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين هيئة النزاهة وباقي الأجهزة التنفيذية، بحيث لا تكون الهيئة مجرد جهة رادعة تقتصر وظيفتها على المحاسبة والعقاب، بل تتحول إلى شريك مساند يساعد الإدارات على اتخاذ قرارات سليمة قائمة على الشفافية والمشروعية. إن هذا التحول في الدور من "رقابة تعجيزية" إلى "رقابة استباقية وداعمة" من شأنه أن يحد من حالات الجمود البيروقراطي، ويضمن في الوقت نفسه استمرار الالتزام بمعايير النزاهة.

إن نجاح النظام الإداري في العراق يتوقف على بناء معادلة دقيقة تجمع بين متطلبات الرقابة وضرورات الاستقلال. فالمطلوب ليس تقليص الرقابة ولا إطلاق العنان للإدارة دون قيود، بل إعادة تعريف كل من الرقابة والاستقلال بما ينسجم مع مقتضيات الحكم الرشيد.

فالرقابة يجب أن تكون رقابة ذكية، تركز على القضايا ذات المخاطر العالية والتأثير المباشر على المال العام، لا على الإجراءات البسيطة التي يمكن حلها إدارياً. أما الاستقلال، فينبغي أن يكون استقلالاً مسؤولاً، بمعنى أنه لا يعني الانفلات من المحاسبة، بل ممارسة السلطة بوعي وبما يخدم الصالح العام.

وعندما يتحقق هذا التوازن، يصبح القرار الإداري محصناً من الفساد، لأنه يصدر في إطار من الشفافية والمساءلة، وفي الوقت نفسه مرناً وفعالاً لأنه يحافظ على حرية الإدارة في ممارسة مهامها. وبذلك تتحقق الغاية النهائية :إدارة عامة رشيدة قادرة على خدمة المواطن وتعزيز التنمية، دون أن تكون رهينة للفساد أو للرقابة المفرطة.

الخاتمة:

بعد استعراض موضوع البحث المتعلق بأثر قرارات النزاهة على القرارات الإدارية في العراق بين الرقابة والاستقلال، يمكن القول إن هذه الإشكالية تمثل واحدة من أكثر التحديات تعقيداً في النظام الإداري العراقي. فالإدارة العامة، باعتبارها الأداة التنفيذية الأساسية لسياسات الدولة، لا يمكن أن تعمل بكفاءة وفعالية من دون التزام بمعايير النزاهة والشفافية، لكن في الوقت نفسه تحتاج إلى مساحة كافية من الاستقلال الوظيفي الذي يمكّنها من اتخاذ قراراتها بعيداً عن الضغوط أو التدخلات المفرطة.

أولاً/ النتائج

1. أهمية النزاهة في تعزيز المشروعية :أثبت البحث أن قرارات النزاهة تسهم في تعزيز الثقة بين المواطن والدولة من خلال ضمان خضوع الموظف العمومي لمبدأ المشروعية والمساءلة.

2. فعالية الرقابة في كشف الانحرافات: أوضحت الدراسة أن وجود هيئة النزاهة بوصفها جهازاً رقابياً مستقلاً أسهم في كشف العديد من حالات الهدر المالي والمشاريع المتلكئة التي أشارت إليها التقارير السنوية الصادرة عنها، ولا سيما تلك المرتبطة بسوء تنفيذ العقود الحكومية وضعف المتابعة الإدارية. وقد ساعدت هذه الجهود في لفت انتباه السلطات التنفيذية والتشريعية إلى مواطن الخلل في إدارة المال العام، وأدت في عدد من الحالات إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية وإحالة بعض الملفات إلى الجهات القضائية المختصة، مما يعكس دور الهيئة في حماية الموارد العامة والحد من سوء الاستغلال.

3.الرقابة المفرطة تؤدي إلى شلل إداري :من أبرز ما توصل إليه البحث أن الإفراط في التدخل الرقابي قد يؤدي إلى تردد الإدارات في ممارسة صلاحياتها، ما يخلق بيئة عمل بيروقراطية مترددة تخشى اتخاذ القرارات خوفاً من المساءلة.

4.غياب التوازن المؤسسي :لاحظ البحث وجود ضعف في رسم الحدود الدقيقة بين صلاحيات هيئة النزاهة وصلاحيات الإدارات التنفيذية، ما يؤدي أحياناً إلى تضارب في الصلاحيات أو إلى شعور الموظفين بأن استقلالهم الوظيفي مهدد.

5.تأثير سياسي على عمل النزاهة :أظهرت بعض الأمثلة أن قرارات النزاهة قد تُستخدم أحياناً في إطار التجاذبات السياسية، ما يفقدها حياديتها ويضعف ثقة الرأي العام بها.

6.الحاجة إلى بيئة تشريعية أكثر دقة: أظهر البحث أن الإطار القانوني المنظّم لعمل هيئة النزاهة، رغم تطوّره النسبي بعد صدور قانونها رقم (30) لسنة 2011 المعدّل، ما زال يحتاج إلى مراجعة وتحديث مستمر لمواكبة متطلبات الإدارة الحديثة. فقد تبين وجود بعض أوجه القصور والتداخل التشريعي، خصوصاً في تحديد العلاقة بين هيئة النزاهة وبقية الأجهزة الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية والادعاء العام، مما يؤدي أحياناً إلى تضارب في الصلاحيات أو تكرار في الإجراءات. كما لاحظ البحث أن بعض النصوص ما زالت غامضة في تحديد مدى إلزامية قرارات الهيئة أو توصياتها للإدارات التنفيذية، وهو ما يخلق التباساً في التطبيق العملي ويؤثر على مبدأ التوازن بين الرقابة والاستقلال الإداري. وعليه، أوصى الباحث بضرورة إعادة صياغة بعض المواد القانونية بما يحقق وضوحاً مؤسسياً في توزيع الاختصاصات، ويضمن في الوقت نفسه تمكين الهيئة من أداء دورها دون تجاوز على استقلال الأجهزة التنفيذية.

ثانياً/ المقترحات

بناءً على النتائج السابقة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها أن تعزز فاعلية النظام الإداري في العراق وتدعم التوازن بين الرقابة والاستقلال الوظيفي:

1.إعادة صياغة الإطار التشريعي لهيئة النزاهة: بما يضمن وضوحاً أكبر في تحديد نطاق صلاحيات الهيئة وحدود تدخلها في العمل الإداري، إذ يُلاحظ أن بعض مواد القانون ما زالت غامضة في بيان مدى إلزامية قرارات الهيئة وتوصياتها للإدارات التنفيذية، كما أن هناك تداخلاً مؤسسياً بين صلاحياتها وصلاحيات ديوان الرقابة المالية والادعاء العام، مما يؤدي إلى ازدواجية في المتابعة وتضارب في الإجراءات. ويقترح الباحث أن يُعاد تنظيم الإطار القانوني بحيث تتركز صلاحيات الهيئة على القضايا الجوهرية ذات الطابع الاستراتيجي مثل قضايا الفساد المالي الكبرى أو تضارب المصالح في العقود العامة، مع منح الإدارات التنفيذية مرونة أكبر في معالجة المخالفات الإدارية البسيطة داخلياً ضمن نظام مساءلة واضح، مع النص صراحة على حدود تدخل الهيئة بحيث لا تمتد رقابتها إلى جوهر القرار الإداري أو مراحل التنفيذ الفني للمشاريع إلا في حال وجود شبهات فساد واضحة. إن هذا التحديد التشريعي المقترح من شأنه تعزيز فاعلية هيئة النزاهة ومنع التداخل مع باقي الأجهزة الرقابية، وفي الوقت نفسه ضمان استقلال القرار الإداري ضمن الإطار القانوني السليم.

2.تعزيز مبدأ الشفافية المؤسسية: بإنشاء قواعد بيانات علنية للقرارات الإدارية الكبرى والمشاريع الحكومية، بما يتيح الرقابة المجتمعية ويقلل الحاجة للتدخل المستمر من الهيئة.

3.تفعيل القضاء الإداري: بحيث يكون المرجعية النهائية في النزاعات بين قرارات النزاهة والقرارات الإدارية، لضمان حماية الاستقلال الوظيفي ضمن إطار قانوني محايد.

4.إنشاء وحدات نزاهة داخل الوزارات: تعمل كوحدات رقابية داخلية مرتبطة إدارياً بالوزارة لكنها منسقة مع هيئة النزاهة، بحيث تؤدي وظيفة "الإنذار المبكر" وتقلل من حجم القضايا المحالة خارجياً.

5.تطوير برامج تدريبية وقائية: تستهدف الموظفين العموميين لتعريفهم بالمعايير الأخلاقية والقانونية للعمل الإداري، وبكيفية تفادي شبهات الفساد، الأمر الذي يعزز النزاهة من الداخل بدلاً من الاعتماد فقط على الرقابة الخارجية.

6.الفصل بين الدور الرقابي والدور السياسي: من خلال ضمان استقلالية هيئة النزاهة عن التجاذبات السياسية وتحصين قراراتها من أي تأثير حزبي أو شخصي، بما يعزز حياديتها وثقة المواطنين بها.

7.اعتماد مؤشرات أداء للنزاهة: بحيث لا تكون الرقابة مبنية فقط على رصد المخالفات، بل أيضاً على تقييم مؤشرات النزاهة في المؤسسات (مثل سرعة إنجاز المعاملات، مستوى الشفافية في التعاقدات، التزام الموظفين بالإفصاح المالي).

8.إشراك المجتمع المدني: بدعم دور الإعلام، النقابات، والمنظمات المتخصصة في الرقابة المجتمعية، مما يوفر بيئة رقابية متعددة المستويات ويخفف الضغط المباشر على الإدارات الحكومية.

يخلص البحث إلى أن التحدي الأكبر الذي يواجه الإدارة العراقية ليس في وجود الرقابة أو غيابها، بل في كيفية إدارتها وتوظيفها لتحقيق المصلحة العامة دون الإضرار باستقلالية القرار الإداري. إن بناء إدارة عامة قوية وفعّالة يستلزم نظاماً رقابياً رشيداً لا يكتفي بردع الفساد بعد وقوعه، بل يعمل على منعه قبل حدوثه من خلال بيئة مؤسساتية متوازنة، واضحة الاختصاصات، قائمة على الشفافية والشراكة المجتمعية.

إن تحقيق هذا التوازن يشكل خطوة ضرورية لتعزيز ثقة المواطن بالدولة، ودعم جهود التنمية، وضمان استقرار النظام الإداري في العراق بما ينسجم مع المعايير الدولية في الحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

المصادر:

أولاً / المصادر العربية

1.الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الرابعة، رام الله، 2016.
2.رعد كاظم غيدان، الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في العراق (2010–2014)، بغداد، 2009.
3.حيدر طالب محمد علي، رحيم حسن العكيلي، وبلال عبد الحي علي، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية

والاتفاقيات الدولية، مؤسسة فريدريش إيبرت ومركز البيان للدراسات والتخطيط، عمّان، 2021.

ب-الدوريات

1-صالح عبد عايد العجيلي، وناظر أحمد المنديل، "دور الشفافية في الحد من الفساد الإداري"، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، 2018.
2-ازهر منهل موسى، "النظام القانوني لمكافحة الفساد الإداري في القوانين الوطنية"، مجلة الجامعة العراقية، 2024.
3-وليد حسن حميد الزيادي، "الأدوار المستحدثة للمدعي العام في العراق"، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 22، ص. 83–96، 2021.
4- أ.د. جارد محمد، أ.د. محتال آمنة، "الآليات الدولية لاسترجاع الأموال المتحصلة من جرائم الفساد في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003"، مجلة الحق، العدد الثالث عشر، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لكلية القانون، جامعة بني وليد – ليبيا، يونيو 2024.
5-صالح دراجي، محمد خليفة، قراءة تحليلية ونقدية لقانون تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة – الجزائر، المجلد 18، العدد 01، 2023، ص. 368-401.
6-مهند حامد اسماعيل، م.د. رفاع قاسم طارق، "التنظيم الدستوري والقانوني للامركزية الإدارية في العراق بعد 2003"، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد 13، العدد 49، 2024.
7-عادل بن أحمد الشلفان، "دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2021.

ت-الرسائل

1-ولاء محمد عبد الفتاح قمرة، "الرقابة القضائية على الانحراف بالسلطة تحقيقاً للمصلحة العامة"، المؤتمر الدولي الثالث: حماية المصلحة العامة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، جامعة الإسكندرية، 2019.
2-شيروان زيدان كريم، الرقابة القضائية المطبقة على القرار الإداري، رسالة ماجستير، جامعة قم، 2021.
3-عباس كامل مرهج، الدور القانوني لهيئة النزاهة في مكافحة الفساد الإداري، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، 2018.
4-إبراهيم حميد كامل، الاختصاص الجنائي لهيئة النزاهة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الزهرين، بإشراف أ.م.د. زينب أحمد عوين، 2013.
5-محمد ناصر راشد محمد الطنيجي، الرقابة القضائية المستحدثة على السلطة التقديرية للإدارة في قرارات نزع الملكية العامة من خلال نظرية الموازنة بين المنافع والمضار (دراسة تطبيقية مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، قسم القانون العام، جامعة الشارقة، 2023.

ث-المواقع الالكترونية

هيئة النزاهة العراقية، "التقارير السنوية لهيئة النزاهة"، متاح على الرابط: https://nazaha.iq
(تم الدخول بتاريخ: 2025/08/15).

ج-القوانين واللوائح

1-قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (30) لسنة 2011 (المعدل).
2--جمهورية العراق، الدستور العراقي، بغداد، 2005.

Reference:

1. Susan Rose-Ackerman, Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform, 2nd ed., Cambridge University Press, Cambridge, 2016.
2. Bo Rothstein & Aiysha Varraich, Making Sense of Corruption, Cambridge University Press, Cambridge, 2017.
3. Al-Ittilaf min Ajl al-Nazaha wa al-Masa'ala (AMAN). Integrity, Transparency, and Accountability in Confronting Corruption. 4th ed. Ramallah, 2016.
4. Raad Kazem Ghaydan. The National Strategy for Protecting Integrity and Combating Corruption in Iraq (2010–2014). Baghdad, 2009.
5. Haider Talib Mohammed Ali, Rahim Hassan al-Ukaili, and Bilal Abdulhai Ali. An Introduction to Integrity and Combating Corruption in Iraqi Legislation and International Conventions. Friedrich-Ebert-Stiftung and Al-Bayan Center for Studies and Planning, Amman, 2021.
6. Paul Heywood, "Corruption and Integrity: The Limits of Transparency and the Need for Accountability," Government and Opposition, Vol. 54, No. 3, pp. 535–557, 2019.
7. Jonathan Rose, "The Meaning of Corruption: Testing the Coherence and Adequacy of Corruption Definitions," Public Integrity, Vol. 20, No. 3, pp. 220–236, 2018
8. Saleh Abd A'id al-'Ujayli and Nadhir Ahmed al-Mandil. "The Role of Transparency in Reducing Administrative Corruption." Journal of Legal Sciences, University of Baghdad, 2018.
9. Azhar Munhil Musa. "The Legal System for Combating Administrative Corruption in National Legislation." Iraqi University Journal, 2024.
10. Waleed Hassan Hameed al-Zayadi. "The Newly Established Roles of the Public Prosecutor in Iraq." International Journal of Humanities and Social Sciences, no. 22 (2021): 83–96.
11. Prof. Jarrad Mohammed and Prof. Mukhtal Amina. "International Mechanisms for Recovering Assets Derived from Corruption Crimes in Light of the Provisions of the 2003

United Nations Convention against Corruption." Al-Haq Journal, Special Issue of the First International Conference of the Faculty of Law, University of Bani Walid – Libya, no. 13 (June 2024).

12. Saleh Drajī and Mohammed Khalifa. "An Analytical and Critical Reading of the Law Regulating the High Authority for Transparency and the Prevention and Combating of Corruption." Critical Journal of Law and Political Science, Faculty of Law and Political Science, University of Tebessa – Algeria, vol. 18, no. 1 (2023): 368–401.
13. Muhannad Hamid Ismail and Asst. Prof. Rifaa Qasim Tariq. "The Constitutional and Legal Regulation of Administrative Decentralization in Iraq after 2003." Hammurabi Journal for Studies, vol. 13, no. 49 (2024).
14. Adel bin Ahmed al-Shalfan. "The Role of Governance and Transparency in Reducing Administrative Corruption." Arab Journal of Administration, Arab Organization for Administrative Development, 2021.
15. Walaa Mohammed Abdel-Fattah Qumra. "Judicial Oversight of Abuse of Power to Achieve the Public Interest." Paper presented at the Third International Conference: Protecting the Public Interest in Islamic Sharia and Positive Law, University of Alexandria, 2019.
16. Sherwan Zidan Karim. Judicial Oversight Applied to Administrative Decisions. Master's thesis, University of Qom, 2021.
17. Abbas Kamel Murhej. The Legal Role of the Integrity Commission in Combating Administrative Corruption. Master's thesis, University of Al-Qadisiyah, 2018.
18. Ibrahim Hamid Kamel. The Criminal Jurisdiction of the Integrity Commission in Iraq. Master's thesis, Faculty of Law, Al-Zahrain University, supervised by Asst. Prof. Dr. Zainab Ahmed Awein, 2013.
19. Mohammed Nasser Rashid Mohammed Al-Taneiji. The Newly Established Judicial Oversight of the Administrative Discretionary Power in Public Expropriation Decisions through the Theory of Balancing Benefits and Harms: A Comparative Applied Study. Master's thesis, College of Graduate Studies and Scientific Research, Department of Public Law, University of Sharjah, 2023.
20. Iraqi Commission of Integrity. "Annual Reports of the Commission of Integrity." Available at: https://nazaha.i
Accessed August 15, 2025.
21. Transparency International, Corruption Perceptions Index 2024, available at: https://www.transparency.org/en/cpi (accessed 15/08/2025).
22. UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime), United Nations Convention against Corruption (UNCAC), available at: https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/convention.html (accessed 15/08/2025)
23. United Nations, United Nations Convention against Corruption (UNCAC), adopted by the UN General Assembly, New York, 2003.
24. Republic of Iraq, Iraqi Integrity Commission Law No. (30) of 2011 (as amended), Baghdad, 2011.
25. Republic of Iraq. *The Iraqi Constitution*. Baghdad, 2005.

الهوامش:

[1] Rose, Jonathan. "The Meaning of Corruption: Testing the Coherence and Adequacy of Corruption Definitions." *Governance*, vol. 31, no. 3 (2018), pp. 565–583.

[2] Heywood, Paul. "Integrity Management and the Public Service Ethos." In *The Routledge Handbook of Political Corruption*, Routledge, 2019.

[3] Rose-Ackerman, Susan. *Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform*. 2nd ed., Cambridge University Press, 2016

[4] Rothstein, Bo, and Aiysha Varraich. *Making Sense of Corruption*. Cambridge University Press, 2017.

[5] الطماوي، سليمان .الوجيز في القانون الإداري .دار الفكر العربي، 1996.

[6] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). *United Nations Convention against Corruption (UNCAC)*. Adopted by the UN General Assembly, 2003.

[7] منظمة الشفافية الدولية (Transparency International): منظمة غير حكومية أُسِّست عام 1993 في برلين، تُعنى بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاعات العامة والخاصة على مستوى العالم. تصدر المنظمة سنوياً مؤشر مدركات الفساد (CPI) الذي يُعد من أهم المؤشرات الدولية لقياس مستويات الفساد الإداري والمالي في الدول.

[8] Republic of Iraq. *Iraqi Integrity Commission Law No. (30) of 2011 (as amended)*.

[9] Transparency International. *Corruption Perceptions Index 2024*. Available at: https://www.transparency.org/en/cpi (accessed 15/08/2025)

[10] Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). *Public Integrity Handbook*. OECD Publishing, 2019

[11] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) and Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). *Preventing Corruption in Public Administration*. Joint Report, 2020

[12] الأمر رقم 55 لسنة 2004: من هيئة Coalition Provisional Authority، بعنوان " Delegation of Authority Regarding the Iraq Commission on Public Integrity".

[13] عباس كامل مرهج، الدور القانوني لهيئة النزاهة في مكافحة الفساد الإداري، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، 2018، ص45.

[14] وليد حسن حميد الزيادي، "الأدوار المستحدثة للمدعي العام في العراق"، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 22، ص. 83–96، 2021.، ص90.

[15] حيدر طالب محمد علي، رحيم حسن العكيلي، وبلال عبد الحي علي، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط ومؤسسة فريدريش إيبرت، عمان – بغداد، 2021، ص89.

[16] معلومات تاريخية أوردتها جهات أميركية تفيد بأن العراق حصل على مبالغ نقدية أو أصول محتجزة نتيجة لإجراءات بعد 2003 (مثلاً: التحقيقات الأميركية أفادت بأن القوات الأميركية صادرت أصولاً تابعة لنظام سابق في العراق).

[17] أ.د. جارد محمد، أ.د. محتال آمنة، "الآليات الدولية لاسترجاع الأموال المتحصلة من جرائم الفساد في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003"، *مجلة الحق*، العدد الثالث عشر، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لكلية القانون، جامعة بني وليد – ليبيا، يونيو 2024، ص465.

[18] رعد كاظم غيدان، الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في العراق (2010–2014)، بغداد، 2009.ص77.

[19] عادل بن أحمد الشلفان، "دور الحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2021، ص 127.

[20] باسم عوض الطائي، *الرقابة الإدارية في العراق بين النظرية والتطبيق*، مجلة العلوم القانونية، المجلد (34)، العدد (5)، 2019، ص55.

[21] إبراهيم حميد كامل، *الاختصاص الجنائي لهيئة النزاهة في العراق*، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الزهرين، بإشراف أ.م.د. زينب أحمد عوين، 2013.ص 158.

[22] صالح دراجي، محمد خليفة، *قراءة تحليلية ونقدية لقانون تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته*، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة – الجزائر، المجلد 18، العدد 01، 2023، ص. 368-401. ص 375.

[23] محمد ناصر راشد محمد الطنيجي، *الرقابة القضائية المستحدثة على السلطة التقديرية للإدارة في قرارات نزع الملكية العامة من خلال نظرية الموازنة بين المنافع والمضار (دراسة تطبيقية مقارنة)*، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، قسم القانون العام، جامعة الشارقة، 2023. ص 28.

[24] مهند حامد اسماعيل، وم. د. رفاع قاسم طارق، "التنظيم الدستوري والقانوني للامركزية الإدارية في العراق بعد 2003"، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد 13، العدد 49، 2024، ص 315.